

الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وأثره على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية اليمنية)*

د. محمد محمود الهاشمي - علي محمد أحمد الأحمر

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك إدارات المصارف التجارية اليمنية لأهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، ومدى التزامها بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية، وكذلك التعرف على مدى إفصاحهم عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤثراتها وأثر ذلك في جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية للمصارف التجارية اليمنية، وتوضيح المعوقات التي تؤدي إلى الحد من الإفصاح عن تلك الأصول. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة وزعت على عينة من (115) موظفاً في الخمسة المصارف التجارية اليمنية المستهدفة (مديرين ماليين ومحاسبين ومراجعين)، من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: التزام إدارات المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية بمستوى جيد. وكذا الالتزام بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً للمؤشرات البشرية والهيكلية والتسويقية في التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة ولكن بمستوى مقبول، وأن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية للإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة وكذلك المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤثراتها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية في جودة القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة. كما اتفقت آراء عينة الدراسة على وجد صعوبات ومعوقات تواجهها المصارف التجارية اليمنية عينة الدراسة في الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة داخلياً في تقاريرها المالية، وهذا لا يعني أنه لا يتم الإفصاح عنها بشكل نهائي حيث جاءت النتيجة بمستوى مقبول.

الكلمات المفتاحية: الأصول غير الملموسة - الإفصاح - جودة المعلومات - القوائم المالية - المعايير الدولية للتقارير المالية.

* طالب ماجستير، محاسبة، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، الجمهورية اليمنية.

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

Disclosure of intangible assets and its impact on the quality of information contained in the financial statements in accordance with the requirements of International Financial Reporting Standards*

Dr. Mohammed M. D. Al-Hashimi - Ali M. A. Al-Ahmer

Abstract

This study aimed to assess the extent to which Yemeni commercial banks' managements are aware of the importance of disclosing intangible assets. It also sought to investigate the degree of compliance with the disclosure of acquired intangible assets in accordance with the requirements of International Financial Reporting Standards (IFRS), and to identify the level of disclosure of internally generated intangible assets based on human, structural, and relational (marketing) capital ratios and indicators, and their impact on the quality of information presented in the financial statements of Yemeni commercial banks. In addition, the study aimed to identify the obstacles that limit the disclosure of such assets.

The researchers adopted the descriptive-analytical approach, relying on a questionnaire distributed to a sample of (115) employees (financial managers, accountants, and auditors) from five Yemeni commercial banks included in the study population. The results revealed that Yemeni commercial banks demonstrate a good level of compliance with the disclosure of acquired intangible assets in accordance with IFRS requirements. They also disclose internally generated intangible assets—based on human, structural, and marketing indicators—in their financial reports at an acceptable level. Furthermore, the findings indicate a statistically significant impact of disclosing both acquired intangible assets in accordance with IFRS requirements and internally generated intangible assets, based on human, structural, and marketing capital indicators, on the quality of financial statements of the banks under study. The respondents also agreed that Yemeni commercial banks face difficulties and constraints in disclosing acquired and internally generated intangible assets in their financial reports; however, this does not imply a complete absence of disclosure, as the overall level was found to be acceptable.

*© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة وتساعد دور المعرفة والتقنية، برزت الأصول غير الملموسة كعامل حاسم في تحديد قيمة المؤسسات وقدرتها التنافسية، خاصة في قطاع حساس كالقطاع المصرفي، ومع ذلك، تشكل هذه الأصول سواء المقتناة أو المطورة داخلياً منها (السمعة التجارية، وبراءة الاختراع، وحقوق الامتياز، ورأس المال الفكري، وبرامج الحاسوب، تحدياً جوهرياً، أمام المحاسبة والإفصاح المالي، نظراً لطبيعتها غير المادية وصعوبة قياس قيمتها بدقة، ولهذا أولت المعايير الدولية للتقارير المالية وخاصة المعيار (IAS 38) والمعيار (IFRS 3)، اهتماماً خاصاً بتحديد ومعالجة والإفصاح عن هذه الأصول لتعزيز الشفافية والموثوقية في البيانات المالية.

على الرغم من هذه التوجهات الدولية، لا تزال ممارسة الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، خصوصاً في البلدان النامية كالين، تواجه إشكاليات كبيرة تتعلق بمدى الالتزام بهذه المعايير، وكفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها، وتأثيرها على خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمنشآت، ومن هنا تتمحور إشكالية الدراسة التي تسعى إلى استكشاف واقع الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة في المصارف اليمنية وقياس اثره على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في قوائمها المالية.

مشكلة الدراسة:

نظراً لتنوع الأصول التي تمتلكها المنظمات سواء الملموسة وغير الملموسة، ونظراً لاختلاف طبيعتها ظهرت العديد من المشاكل المحاسبية لمعالجة الأصول غير الملموسة أو الأصول المعنوية بصورة خاصة والإفصاح عنها في التقارير المالية لمنظمات المال والأعمال، ونظراً لإغفال كثير من المصارف أهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة سواء المقتناة أو المطورة داخلياً وأهمية الأثر الذي يحققه الإفصاح عنها، اقتضت الحاجة لبيان أهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، وأثره في جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية، كما أن الإفصاح عن الأصول غير الملموسة يعطي القيمة الحقيقية والفعالية للبنك لكون الأصول غير الملموسة تسهم في تحديد التفاوت بين قيمة البنك حسب السجلات المحاسبية الخاصة به، وقيمه حسب القيمة السوقية له، وقد توصلت دراسة (Daum, 2002:1).

ويمكن التعبير عن إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المشتراة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية والإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لمؤشراتها البشرية والهيكلية والتسويقية وأثره في جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية للمصارف التجارية اليمنية؟

ويتفرع عنه بعض التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى التزام إدارات المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة في

القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية؟

2. ما مدى إدراك المحاسبين والمراجعين والمدبرين الماليين في المصارف التجارية اليمنية أهمية الإفصاح

عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية وكذلك الأصول غير الملموسة المطورة

داخلياً وفقاً لمؤشراتها البشرية والهيكلية والتسويقية في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية؟

3. ما مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية

والتسويقية ومؤشرات التي يمكن أن تؤثر في جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية؟

4. ما المعوقات التي تواجهها إدارات المصارف التجارية اليمنية في الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير

الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

وتتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

1- معرفة مدى الالتزام بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً للمعايير الدولية، وكذلك

الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لمؤشرات البشرية والهيكلية والتسويقية في جودة

المعلومات الواردة في القوائم المالية للمصارف التجارية اليمنية.

2- توضيح أثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً للمعايير الدولية، وكذلك الأصول غير

الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لمؤشرات البشرية والهيكلية والتسويقية في جودة المعلومات الواردة في

القوائم المالية للمصارف التجارية اليمنية.

- 3- توضيح أهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المشتراة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وكذلك أهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً للمؤشرات البشرية والهيكلية والتسويقية لما له من أثر في جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية في البنوك التجارية اليمنية.
- 4- معرفة ما إذا كان هناك معوقات تؤدي إلى الحد من عملية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لمؤشرات البشرية والهيكلية والتسويقية في التقارير والقوائم المالية للبنوك التجارية اليمنية، وتحديد تلك المعوقات إن وجدت.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا تلتزم إدارات المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يدرك المحاسبون والمراجعون والمديرون الماليون أهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة وكذلك المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا يتم الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤشراتها التي يمكن أن تؤثر في جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية.

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يتم الإفصاح عن الأصول البشرية التي يمكن أن تؤثر في جودة القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يتم الإفصاح عن الأصول الهيكلية التي يمكن أن تؤثر في جودة القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

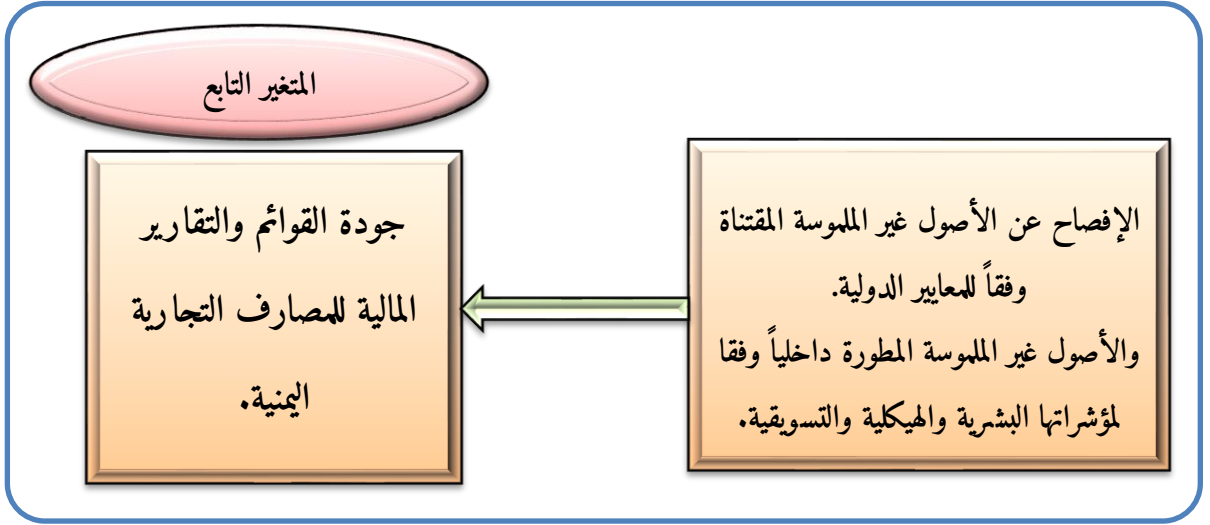
لا يتم الإفصاح عن الأصول التسويقية التي يمكن أن تؤثر في جودة القوائم المالية.

الفرضية الرئيسية الرابعة:

توجد معوقات تواجهها إدارات المصارف التجارية اليمينية في الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة

وكذلك المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمينية.

النموذج المعرفي للدراسة يوضحه الشكل رقم (1) التالي:



الدراسات السابقة:

1- دراسة (بلال، 2016م) بعنوان "البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وأثرها على قيمة المؤسسة" هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع العناصر غير الملموسة في القوائم المالية للمؤسسات، ومدى مساهمتها في إثراء قيمتها السوقية، كما هدفت إلى تحليل أثرها على القيم السوقية للمؤسسات، ومدى مساهمتها في تفسير القيمة السوقية، وذلك في ثلاث بيئات اقتصادية وهي: الجزائر، فرنسا، وإنجلترا. وتوصلت الدراسة إلى أن العناصر غير الملموسة تمثل حصة معتبرة من قيم المؤسسات الفرنسية والإنجليزية، في حين كانت مساهمتها في قيم المؤسسات الجزائرية ضعيفة جداً، وقد أثبتت الدراسة أن المقاييس المحاسبية للعناصر غير

الملموسة ملائمة لتقييم المؤسسات الجزائرية والفرنسية والإنجليزية، غير أن قدرتها على تفسير القيم السوقية للمؤسسات كانت ضعيفة باستثناء حالة المؤسسات الفرنسية. وعلى عكس المؤسسات الجزائرية، أثبتت الدراسة وجود تأثير للعناصر غير الملموسة على ملاءمة المقاييس المحاسبية التقليدية لتقييم المؤسسات الفرنسية والإنجليزية، غير أن مساهمتها في زيادة القدرة التفسيرية للمقاييس المحاسبية التقليدية كانت ضعيفة لدى المؤسسات الإنجليزية مقارنة بالمؤسسات الفرنسية.

2- دراسة (كشكو، 2016م) بعنوان "مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين" هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وبيان مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بمعايير الإبلاغ المالي المتعلقة بالأصول غير الملموسة. كذلك التعرف إلى الطبيعة الاقتصادية والمالية للأصول غير الملموسة وأنواعها، ومدى علاقتها بمتخذي قرارات الاستثمار والائتمان، والكشف عن دور الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة في خدمة مستخدمي التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن قطاعات البورصة التي أفصحت عن الأصول غير الملموسة في قوائمها المالية هي (البنوك والخدمات المالية - الاستثمار - الصناعة)، ولم تظهر أي أصول غير ملموسة في قطاع التأمين. والتزام معظم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بمتطلبات الإفصاح المتبعة في البورصة. وكانت أعلى نسبة للأصول غير الملموسة مقارنة مع إجمالي الأصول الكلية عبر السنوات 2010 م - 2014 م في القطاعات الآتية على الترتيب (الخدمات والاستثمار والصناعة والبنوك والخدمات المالية) حيث احتلت شركات قطاع الخدمات المالية في الترتيب على أعلى النسب، كما أن الأصول غير الملموسة المفضح عنها في قطاع البنوك والخدمات المالية تمثلت في: (أنظمة الحاسب الآلي وبرامجه).

3- دراسة (آدم، 2015م) بعنوان "دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة". هدفت الدراسة إلى بيان أهمية القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة وتقديم إطار عام مقترح للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة ودراسة مشكلات القياس والتقرير عن الأصول غير الملموسة في ضوء الأطر الفكرية للمحاسبة المالية والمعايير المحاسبية، وهدفت كذلك في الوصول إلى أنسب طرق القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة ومعرفة كيفية الإفصاح عنها ومحاولة معالجة أوجه القصور

في نماذج القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأصول غير الملموسة تطبيقاً جيداً يساعد على تحسين القياس المحاسبي لها ويساعد في جودة الإفصاح المحاسبي، وإلى أن بعض الشركات تدرج بند الأصول غير الملموسة كبنء منفصل بقائمة المركز المالي، وأن مصاريف الإطفاء تظهر منفصلة عن مصاريف الإهلاك بقائمة الدخل.

4- دراسة (الشمالية، 2015م) بعنوان "الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً وأثرها على القيمة السوقية للمنشأة في قطاع الصناعات الدوائية في الأردن" هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً (تكاليف التطوير وبراءة الاختراع) على القيمة السوقية للمنشأة في قطاع الصناعات الدوائية في الأردن، ومعرفة مفهوم الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً وأهميتها وتصنيفاتها والتعرف على معيار المحاسبة الدولي رقم (38) وكيفية نشأته وأهميته، ومعرفة أسس الاعتراف والقياس للأصول غير الملموسة والإفصاح عنها، ومعرفة مفهوم القيمة السوقية للمنشأة ومميزاتها وعيوبها والتعرف على العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للمنشأة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً على القيمة السوقية للمنشأة في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية، فقد لوحظ وجود أثر ذي دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً (تكاليف التطوير) في القيمة السوقية للمنشأة في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية. كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً (براءة الاختراع) في القيمة السوقية للمنشأة في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية.

5- دراسة (مليجي، 2013م) بعنوان "محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر" هدفت الدراسة إلى استكشاف المحددات المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، وتحليل أثر ذلك في الأداء المالي للشركات المصرية المسجلة، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في الشركات المصرية المسجلة خلال فترة الدراسة، كما توصلت إلى أن رأس المال الفكري يرتبط بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية مع كل من حجم الشركة، ونوع الصناعة، وعمر الشركة، وحجم مكتب المراجعة، وحجم مجلس الإدارة، في حين يرتبط بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية مع ازدواجية المدير التنفيذي الأول. ويرتبط بعلاقة موجبة ولكن ليس لها دلالة معنوية مع ربحية الشركة، وتركيز الملكية، واستقلال أعضاء

مجلس الإدارة، وجودة لجان المراجعة، كما يرتبط بعلاقة سالبة ولكن ليس لها دلالة معنوية مع درجة الرفع المالي. وإلى أن هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات المصرية المسجلة.

6- دراسة (مسواك، 2012م) بعنوان "تطوير القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة دراسة نظرية تطبيقية على قطاعي الاتصالات والأدوية في مصر" هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في صلب قائمة المركز المالي، وذلك بغرض تحسين محتوى التقارير المالية لخدمة مستخدميها وتحديد الأسلوب المناسب للإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً ودوره في خدمة مستخدمي التقارير المالية وهدفت أيضاً إلى تحديد مدى إمكانية الاعتراف بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في ظل الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية. واستنتجت الدراسة تدني مستوى الإفصاح المحاسبي الحالي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية المنشورة للمنشآت محل الدراسة في قطاعي الاتصالات والأدوية، حيث إن قائمة المركز المالي لم تتضمن الإفصاح عن قيمة الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً، وإن أهم الدوافع التي دعت إلى ضرورة الاعتراف بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في صلب قائمة المركز المالي من وجهة نظر معدي التقارير المالية يظهر في دعم هدف المنشأة الخاص بزيادة القيمة السوقية لأسهمها، أما من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية فإن أهم الدوافع يتمثل في معرفة القيمة الحقيقية للمنشآت الأعمال.

7- دراسة (العاظمي، 2012م) بعنوان: "أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي" هدفت الدراسة إلى معرفة أثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين والمحاسبين العاملين في الشركة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن القصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة النفط الكويتية، وأن القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية يؤثر في جودة الإفصاح في القوائم المالية في شركة النفط الكويتية. وأن القصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات ودقتها يؤثر في جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة النفط.

الدراسات باللغة الاجنبية:

1- دراسة (Churchill,2015) بعنوان: " The Effect Of Intangible Assets Intensity On Volatility Of Stock Prices For Firms Listed At The Nairobi Securities Exchange"

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير كثافة الأصول غير المادية على تقلب أسعار الأسهم للشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية، والتحقق مما إذا كانت زيادة الأصول غير الملموسة في الميزانية العمومية للشركة تؤثر على تقلبات سعر أسهمها. وقد استنتجت الدراسة أن الأصول غير الملموسة لها تأثير إيجابي على تقلب أسعار الأسهم، وأظهرت وجود علاقة إيجابية بين كثافة الأصول غير الملموسة وتقلب أسعار الأسهم. ومع ذلك، فإن نتائج سيطرة المتغيرات وحجم الشركة والديون كان بينهما ارتباط سلبى مع تقلب أسعار الأسهم. والتفسير المحتمل لهذه النتيجة يتضح في حقيقة أن الأصول غير الملموسة تميل إلى زيادة مستوى عدم تناسق المعلومات في المشاريع المستقبلية للشركة، وهذا بدوره يولد زيادة في تقلب أسعار الأسهم. ويمكن أن تُعزى النتائج إلى تأثير عدم اليقين والتوقعات على سلوك المستثمرين في سوق تبادل الأوراق المالية في نيروبي بسبب زيادة مستوى الاستثمار غير الملموس في الأصول في NSE. وبالرغم من ذلك فإن كثافة الأصول كان لها تأثير إيجابي على تقلب سعر السهم في NSE.

2- دراسة (Huiyu,2010) بعنوان: " The Study on Measure Model for the Generalized Intangible Asset Wastage of Hospital"

هدفت الدراسة إلى تحديد نموذج القياس للهدر العام من الأصول غير الملموسة في المستشفى، وذلك من خلال تحديد قياس القيمة، ومناقشة الهدر في المستشفى، وكذلك تحليل جوهر الأصول غير الملموسة. كما ارتكزت الدراسة على البحوث التي أجريت من قبل على نموذج قياس الهدر العام للأصول غير الملموسة في المستشفيات في الهند بوجه عام دون تحديد بيئة محددة، وهي بحوث تتضمن فهم الكّاب والمؤلفين جوهر الأصول غير الملموسة وهدرها. وتوصلت الدراسة إلى أن قياس الهدر العام للأصول غير الملموسة يعد مرجعية ذات أهمية كبيرة للمستشفى، وترقية لفكر إدارتها، ويدفع إلى الاهتمام والعناية لحماية الأصول غير الملموسة وزيادتها، وتعمل على تحسين مستوى الإدارة والخدمات.

وكشفت الدراسة وجود بعض القيود على النموذج ويظهر في أنه لا يعد مخرجات أخرى مثل البحوث العلمية واختيار القيمة العددية بوجه حدودي يفتقر إلى الاكتفاء وإظهار البيانات الإحصائية.

1. الإطار النظري للدراسة

1.1. مفهوم الأصول غير الملموسة:

عرف المعيار ((IAS 38) الأصول غير الملموسة أنها الأصل غير النقدي يمكن التعرف عليه (قابل للتحديد)، ليس له كيان مادي، ويحتفظ به من أجل استخدامه في الإنتاج أو لتموين (إمداد) السلع أو الخدمات، وللإيجار للآخرين أو لأغراض إدارية. ومن أهم عناصر الأصل غير الملموس أنه غير نقدي ويمكن التعرف عليه، وبدون كيان مادي، ويستخدم ذاتياً أو من غيره (فهيمى، 2007: 715).

وعُرف الأصل غير الملموس بكونه الجانب المعرفي الموجود في منظمات الأعمال لتوليد مزايا تنافسية (stewart,1991:44). كما أن الأصول غير الملموسة هي مجموع قدرات العاملين في المنظمة لتلبية حاجات العملاء (stewart,1998:67). وهناك من يعرفها بأنها مجرد ادعاء بمنافع مستقبلية ليس لها تجسيد مادي أو مالي، وتحقق وفورات في التكاليف. (lev,2001:189).

تصنيفات الأصول غير الملموسة:

عادة ما يتم تبويب الأصول غير الملموسة إلى أصول غير ملموسة مقتناة، وأصول غير ملموسة مطورة داخلياً.

1.1.1. الأصول غير الملموسة (المقتناة):

هي تلك الأصول التي لا يكون لها وجود مادي ملموس، ولا يمكن التأكد من منافعها المستقبلية المحتملة عند استخدامها في العمليات التشغيلية، ومن أمثلتها شهرة المحل والعلامات التجارية، وحقوق النشر وبراءات الاختراع وغيرها. (الحليالي، 2007، 289).

2.1.1. الأصول غير الملموسة (المطورة داخلياً):

هي الأصول التي تنشأ ذاتياً مثل مصاريف التأسيس والبحث، والتطوير، وغيرها. أما من الناحية المحاسبية فالأصول غير الملموسة المقتناة من خارج الوحدة لا توجد صعوبات في معالجتها، في حين توجد صعوبات في

معالجة الأصول غير الملموسة المكونة داخلياً، وتمثل هذه الصعوبات في شروط الاعتراف التي يجب أن تستوفيها النفقة لتكون أصلاً.

ولقد أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) في البيان رقم (6) تحت عنوان عناصر القوائم المالية، أن الأصل عبارة عن منافع اقتصادية مستقبلية محتملة محصلة أو مسيطر عليها من قبل الوحدة الاقتصادية نتيجة صفقات أو أحداث ماضية. يشمل هذا التعريف الأصول بوجه عام دون الدخول بالتفاصيل، سواءً كان الأصل ملموساً أم غير ملموس وثابتاً أم متداولاً. (التميمي، 2013:51).

كما عرف (Nerdrum and Erikson, 2001:127) الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً: بأنها مهارات وقدرات غير ملموسة يمتلكها الأفراد وينتج عنها قيمة إضافية أو مضافة، وتتجسد في نخبة من العاملين لديهم قدرات معرفية وتنظيمية تعمل هذه القدرات على الابتكار وإنتاج الأفكار الجديدة، وتطوير أفكار سابقة أو قديمة تساعد المنشأة في تعظيم حصتها السوقية.

وعرفها (Carroll and Tansey, 2000: 297) بأنها الحقوق الفكرية التي تمتلكها المنشأة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر. وهناك من رأى أن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: (Iev, 2001: 18).

- 1- أصول الابتكارات: وتتضمن براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق النشر.
- 2- الأصول التنظيمية: وتتضمن أصول العمليات، وأصول البنية التحتية.
- 3- الأصول البشرية: وتتضمن الخبرة والمهارات والمعرفة لدى الموظفين أو العاملين.

2.1. تصنيفات الأصول غير الملموسة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (38):

تصنف الأصول غير الملموسة الى مجموعتان هما: (المعايير الدولية للتقارير المالية 2020م) المجموعة الأولى تبعاً لطريقة الامتلاك وتمثل بالآتي:

- 1- الأصول غير الملموسة التي يتم امتلاكها عند الشراء المنفصل.
- 2- الأصول غير الملموسة التي تُقتنى عند عمليات الاندماج في بيئة الأعمال بين الشركات.
- 3- الأصول غير الملموسة التي تم اقتنائها ضمن عملية تجميع أعمال.
- 4- الأصول غير الملموسة التي يُحصل عليها من خلال منح حكومية.

5- الأصول غير الملموسة التي يتم تطويرها وإنتاجها داخلياً.

المجموعة الثانية تبعاً للعمر الإنتاجي وإطفاء الأصل غير الملموس ويتم تبويبها إلى صنفين هما:

1. أصول غير ملموسة يتوجب إطفائها ومن ثم فإن هذا النوع من الأصول غير الملموسة يكون لها عمر إنتاجي محدد، وذلك لاستخدامها.

2. أصول غير ملموسة يجب عدم إطفائها وبالتالي لا يكون لها عمر إنتاجي محدد.

أما فيما يتعلق بشهرة المحل فقد أشار المعيار الدولي رقم (38) إلى عدم الاعتراف بالشهرة المكونة داخلياً بأي حال من الأحوال على أنها أصل للأسباب الآتية: لأنها مورد اقتصادي غير قابل للفصل أو لا يمكن فصله. ولأنها لا تنشأ من التزامات تعاقدية أو حقوق قانونية قابلة للتحديد، وتسيطر عليها الوحدة الاقتصادية ويمكن قياسها بصورة موثوقة وبكلفة محددة. (التميمي، 2013:51).

تصنيفات الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً:

صنف (Andriessen,2001:3) الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً إلى خمس مجموعات أساسية هي:

1- مهارات ومعرفة العاملين.

2- القيم الجماعية.

3- التكنولوجيا والمعرفة.

4- معرفة الإدارة أي المعرفة المتضمنة في العمليات الإدارية والأساليب المستخدمة في الإدارة.

5- الموروثات من الماضي: مثل العلامات التجارية، وشبكات الموردين، وقاعدة العملاء التي تم بناؤها

من خلال العمليات الترويجية والتسويقية.

كما صنف (Edvinsson Leif, 1997:369) الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً إلى العناصر الآتية:

الأصول الهيكلية والأصول البشرية. أصول العملاء (الأصول التسويقية)، أصول الابتكارات. أصول العمليات.

كما يرى أن قيمة الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً تمثل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية

للبنشأة، وأن تلك الأصول تتكون من عنصرين أساسيين هما:

1- الأصول البشرية.

2- الأصول الهيكلية.

كما صنفت لجنة المحاسبة المالية والإدارية (FMAC) التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً إلى ثلاثة عناصر هي:

- 1- الأصول البشرية: (الخبرة، والتعليم، والمعرفة، وروح الابتكار).
- 2- أصول العلاقات: (العلاقات التجارية، وقوائم العملاء، والطلبات المتراكمة، والترخيص، وقنوات التوزيع، وولاء العملاء)، وهي تمثل عنصر الأصول التسويقية.
- أ-الأصول التنظيمية: وتنقسم إلى جزئين: الملكية الفكرية، وأصول البنية التحتية: (ثقافة المنشأة، وإدارة العمليات، وأنظمة الشبكات، وفلسفة الإدارة، ونظم المعلومات).

3.1. أهمية الأصول غير الملموسة:

تظهر أهمية الأصول غير الملموسة في النقاط الآتية: (Johanson,et..al,2004:410.413)

- 1- تعطي للمنظمة قدرات وكفايات محورية تسهم في نجاحها.
- 2- تساعد إدارة المنشأة في خلق خيارات استراتيجية بالاستناد إلى هذه الأصول واستغلالها استغلالاً جيداً في ضوء طبيعة الفرص والبيئة الخارجية.
- 3- قيام إدارة المنشأة بتحديد نقاط القوة والضعف للأصول غير الملموسة وذلك من خلال التحديد الدقيق للأصول غير الملموسة الذي بدوره يعطي القدرة لإدارة المنشأة على صنع الخيارات الاستراتيجية الصحيحة.

كما أن أهمية الأصول غير الملموسة تختلف من شركة إلى أخرى بناءً على طبيعة النشاط، (lev، 2004:6). وأشارت دراسة (مسوك، 2012م) إلى العديد من الأسباب التي أدت إلى تزايد أهمية الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في ظل بيئة الاقتصاد المعرفي أهمها:

- 1- أنها صارت تمثل أحد الموارد الرئيسة للحصول على الثروة وتحقيق الميزة التنافسية للمنشآت.
- 2- تعد مصدراً ضخماً للتنوع في القيمة وتعظيم المركز الاستراتيجي للمنشآت الأعمال.
- 3- ارتفاع معدل عائد الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً مقارنة بالعائد على الأصول المادية.
- 4- دورها الفعال في استمرارية منشآت الأعمال.

5- النمو السريع للمنشآت التي تعتمد على الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً مقارنة بالمنشآت التي لا تعتمد على هذه الأصول.

2. الإفصاح عن الأصول غير الملموسة:

1.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

هناك تعريفات عديدة للإفصاح المحاسبي منها تعريف مجلس المبادئ المحاسبية (A.P.B,1970) الذي يرى أن الإفصاح هو عدالة التقارير المالية ووضوحها وموثوقية المعلومات الخاصة بمصادر الأموال واستخداماتها والحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عند حساب معدل العائد على الأسهم، وأهميتها لضرائب الدولة، والدائنين لبيان قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الالتزامات، والمعلومات التي تفيد الإدارة الداخلية للوحدة الاقتصادية في تقييم الأداء والرقابة والتخطيط، وأي معلومات قد تلائم المستثمرين، وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم الصائبة. (الرحيلي، 2004:301)

كما عُرّف الإفصاح على أنه إعلام مستخدمي التقارير المالية بصورة تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية السليمة سواء أكانت قرارات استثمارية أم أثمانية أم قرارات تحديد العبء الضريبي الخاص بكل شركة من الشركات المساهمة العامة. (Hendrickson، 2007:545)

وأيضاً عرف الإفصاح بأنه احتواء التقارير المالية وشمولها على جميع المعلومات المالية اللازمة لتزويد مستخدمي هذه التقارير بصورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. (الشيرازي، 1991م:35)

كما عُرّف الإفصاح المحاسبي بأنه يشتمل على البنود الاختيارية والإلزامية الواردة في التقارير المالية والملاحظات على الحسابات وتحليلات الإدارة للعمليات التي أُنجِزت خلال العام الحالي والمتوقعة خلال العام المقبل وأية معلومات إضافية أخرى. (COOKE,1992, 123)

2.2. متطلبات الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (38):

تتطلب الإفصاح عما يأتي: (أبو نصار، 2012:626)

1- طبيعة الأعمال الإنتاجية المحددة، وغير المحددة، فإذا كانت محددة يفصح عنها، وكذلك عن

معدلات الإطفاء المستخدمة.

- 2- طرق الإطفاء المستخدمة للأصول غير الملموسة.
 - 3- المبلغ الإجمالي المسجل، المتراكم وخسائر انخفاض القيمة في بداية الفترة ونهايتها.
 - 4- بنود بيان الدخل من ضمنها الإطفاء.
 - 5- تسويات القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة متضمناً الإضافات والاستبعادات.
- أما إذا قيدت الأصول غير الملموسة بمبلغ إعادة التقييم فإنه يتم الإفصاح عن تاريخ إعادة التقييم. وقد أشارت دراسة (Seetharaman, et al, 2002) إلى أنه يوجد ثلاثة أساليب للإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وهي:

- أ- الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً ضمن القوائم المالية التقليدية للمنشأة.
- ب- الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً في الإيضاحات المتممة في القوائم المالية.
- ج- الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً في القوائم المالية التقليدية والإيضاحات المرفقة في القوائم المالية.

3.2. الإفصاح وفق دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية:

- ويجب أن تشمل عملية الإفصاح على الأقل ما يأتي: (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2014: 27)
- 1- الإفصاح الشامل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والقوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، وذلك عند إعداد البيانات المالية للبنك.
 - 2- الإفصاح بصفة منتظمة في الأوقات المحددة وبدون أي تأخير، عن البيانات المالية السنوية والتقارير الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك وفي الوسائل الأخرى الملائمة باللغة العربية وفقاً للتعليمات النافذة.
 - 3- يجب على البنك الالتزام بتقديم معلومات دقيقة وموضوعية، وقابلة للفهم والمقارنة فيما يخص جميع تقاريره السنوية والدورية والتصريحات والملخصات الدورية.
 - 4- يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك وتقاريره الدورية فقرة تتعلق بالإفصاح عن ملاحظات الإدارة وتحليلاتها التي تضم معلومات مالية وغير مالية، تتيح للمستثمرين إدراك نتائج عمليات البنك ووضعه المالي، بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات والأحداث الحالية والمتوقعة وحالات

- عدم التأكد، مع تعهد البنك بأن تكون تلك الملاحظات والتحليلات معتمدة وكاملة وعادلة وقابلة للفهم، وتعتبر تلك التحليلات عن نظرة مستقبلية تتضمن إفصاحاً عن ظروف من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي للبنك في حال كانت هذه الظروف مبررة وقابلة للحدوث.
- 5- يجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن الأحداث الجوهرية بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة (إذا تطلب الأمر ذلك) وذلك على النحو الآتي:
- أ- وصف شامل للحدث والمعلومات المرتبطة به.
 - ب- العوامل التي أدت إلى وقوع الحدث.
 - ج- الأثر المالي للحدث، والالتزامات التي قد تترتب على البنك نتيجة للحدث.
- 6- مع مراعاة ما سبق يجب على رئيس مجلس الإدارة وأعضائه وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والمدير التنفيذي/ المدير العام وأقاربهم والمستشارين والمراجعين الخارجيين والعاملين في البنك كافة مراعاة عدم الإفصاح عن أي معلومات داخلية مؤثرة على سعر السهم في السوق أو القيام بالتداول في أسهم البنك بناءً على معلومات داخلية.

4.2. أثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية:

تعريف جودة القوائم المالية وخصائصها:

عُرِّفَت المعلومات المحاسبية بأنها ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها لمعالجتها وإخراجها في صورة تقارير مالية، تكون الغاية منها بمنزلة المحرك للمؤسسة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، ويتضح لنا أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص النوعية لها، وهناك نوعان من الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية: خصائص رئيسية، وخصائص ثانوية.

الخصائص الرئيسية للمعلومات: هي الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية المنشورة، وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين وتظهر في: (الجهلي، 2009: 23)

- 1- الملاءمة: تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، والعكس، وحتى تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية الآتية: الملاءمة في التوقيت. والقدرة على التنبؤ في المستقبل. والقدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة. والأهمية النسبية.
 - 2- المصدقية: وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ الآتية: التعبير الصادق. والحياد، والحيطة والحذر، والاكتمال. (لظفي، 2008: 51)
 - 3- قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب.
 - 4- العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية.
- الخصائص الثانوية: تلتخص هذه الخصائص في: القابلية للمقارنة، والثبات. (لظفي، 2008م: 56)
- كما أوردت المعايير الدولية للتقارير المالية في إطار مفاهيم التقرير المالي عدة خصائص للمعلومات التي تصنف بجودة وذات قيمة مفيدة وهي كالاتي: (مفتاحي، 2012م: 61)
- 1- الخصائص النوعية الأساسية: وتمثل بـ: الملاءمة، والأهمية النسبية، والتعبير الصادق.
 - 2- الخصائص النوعية المعززة: وتمثل بـ: القابلية للمقارنة. والقابلية للتحقق. وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، والقابلية للفهم:
- 5.2. أثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في جودة القوائم المالية:
- كما أن بعض الدراسات تحدد عوامل معينة تؤثر على درجة الإفصاح المحاسبي للأصول غير الملموسة كحجم المنشأة والرافعة التشغيلية، واهتمام الملاك وهامش الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستنفاد، والنظم والقوانين المحلية. (Putri, 2011: 28)
- كما أن الأصول غير الملموسة أصبح لها دور حيوي في خلق ميزة تنافسية للمنشأة، وأن الاهتمام بدراسة عناصرها وطرق قياسها يساعد الإدارة على تنمية هذه الأصول وحمايتها، ويدعم هدف المنشأة بزيادة قيمة الأسهم ويسهم في تحقيق كفاءة أسواق المال عن طرق إمداد المستثمرين الحاليين بمعلومات أفضل. (skyrme, 2003)
- وايضاً أشارت بعض الدراسات إلى أن الأصول غير الملموسة تعد مصدراً ضخماً للتنوع في القيمة التنظيمية لمنشآت الأعمال، من خلال مساهمتها في تحقيق عدة أهداف على مستوى المنشأة منها: الاستحواذ على

الابتكارات قبل المنشآت الأخرى المنافسة، وتعظيم المركز الاستراتيجي، وزيادة ولاء العملاء، وتحسين الإنتاجية، وزيادة الأرباح. (زغلول، 2002م: 143)
بالإضافة أن الأصول غير الملموسة ومنذ أكثر من عقد من الزمن أصبحت تشكل النسبة الأكبر من القيمة السوقية للشركات سواء أكان ذلك للشركات الرقمية أم المادية في الغالب، إلا أنها مازالت لا تحظى بمعالجة محاسبية ملائمة تنسجم مع قيمتها الكبيرة ودورها في إنشاء القيمة وتحقيق الميزة التنافسية للشركة. (نجم، 2010: 23)

3. منهج الدراسة وإجراءاتها وتحليل بياناتها واختبار الفرضيات:

3. منهجية الدراسة وخصائص مجتمع وعينة الدراسة:

1.3. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع البيانات ووصف وتفسير وتحليل النتائج المتعلقة بالدراسة والمرتبطة بأهداف الدراسة الحالية للوصول الى استنتاجات علمية.

3.2. مجتمع وعينة الدراسة: أن مجتمع الدراسة اقتصر على المديرين الماليين، والمحاسبين، والمراجعين العاملين في خمسة من البنوك التجارية في صنعاء وهي (البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وبنك التسليف التعاوني والزراعي، والبنك الدولي، وبنك اليمن والكويت، والبنك التجاري) ويبلغ عدد أفراد عينة الدراسة المستهدفين فيها (115) موظف، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (1) عدد الموظفين المستهدفين واسماء البنوك

العينة	المجتمع	اسم البنك
35	35	بنك التسليف التعاوني والزراعي
30	30	البنك اليمني للإنشاء والتعمير
15	15	بنك اليمن الدولي
25	25	بنك اليمن والكويت
10	10	البنك التجاري اليمني
115	115	الإجمالي

حيث وزعت (115) استبانة، واسترجعت (78) استبانة أي بنسبة (67.8%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وألغيت (7) استبانة، وكانت نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل (91%) من عدد الاستبانات المسترجعة.

3.3. أداة الدراسة واختبار صدقها وثباتها:

- أداة الدراسة: بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية فقد تم اعتماد أداة الاستبانة كونها الأداة الأكثر مناسبة مع طبيعة الدراسة الحالية، تحتوى الاستبانة على أربعة محاور أساسية وتضمنت فقرات الاستبانة عدد (60) فقرة لجميع المحاور. أُعتمد مقياس ليكارت الخماسي لقياس استجابات آراء عينة الدراسة.
- صدق أداة الدراسة: تم قياس صدق الاتساق الداخلي والبنائي باستخدام معامل الارتباط لبيرسون، والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبانة.
- الثبات الداخلي لأداة الدراسة: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات الداخلي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (2) يبين محاور أداة الدراسة وعدد فقرات كل محور وقياس صدق الاتساق الداخلي والبنائي وقياس اثبات الداخلي

م	المحاور	عدد الفقرات	ثبات الاستبانة		الصدق البنائي	
			الثبات	معامل الفا كرونباخ	معامل الارتباط	الدلالة
1	مدى التزام إدارات المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.	12	.965	.933	.799**	.000
2	مدى إدراك المحاسبين والمراجعين والمدبرين الماليين بأهمية الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية.	14	.954	.911	.839**	.000
3	مدى الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية، والهيكلية، والتسويقية، ومؤشراتها التي يمكن أن تؤثر على جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية.	24	.986	.974	.953	.000
3	أ	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول البشرية)	.976	.954	.928**	.000
3	ب	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية)	.987	.976	.894**	.000
3	ج	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول التسويقية)	.942	.888	.823**	.000
4	المعوقات التي تواجهها إدارات المصارف التجارية اليمنية في الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة والمطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية.	10	.973	.948	.881**	.000
	اجمالي جميع المحاور	60	.985	.971	-	-

* الارتباط دال عند مستوى 0.05
** الارتباط دال عند مستوى 0.00
* الثبات = الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ عند مستوى حرية 16.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات مرتفع لكل المحاور، وكذلك للاستبانة أجمالاً وكانت فوق (90 %) وبذلك توفر الاطمئنان على سلامة الاستبانة وصلاحيتها لما صُممت لأجله. بالإضافة إلى أن جميع المحاور الأربعة دالة عند مستوى أقل من (0.05) وهذا يشير إلى ارتفاع معدلات الصدق البنائي.

▪ اختبار التوزيع الطبيعي: استُخدم اختبار كولموجروف - سمرنوف، لاختبار إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، والجدول رقم (3) أدناه يبين النتائج:

م	المحور	قيمة Kolmogorov -Smirnov Z	الاحتمالية القيمة
1	مدى التزام إدارات المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المكتتة في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.	.674	.753
2	مدى إدراك المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين بأهمية الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية.	.893	.402
3	مدى الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤثراتها التي يمكن أن تؤثر على جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية.	.905	.386
3	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول البشرية)	.864	.445
3	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية)	.937	.343
3	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول التسويقية)	1.237	.094
4	المعوقات التي تواجهها إدارات المصارف التجارية اليمنية في الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المكتتة، والمطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية.	.710	.694
* البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي عند مستوى 0.05			

يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) وبذلك تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويمكن استخدام الاختبارات العملية للإجابة عن الفرضيات.

4. تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

لتقييم مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، وأثرها في جودة القوائم المالية للمصارف التجارية اليمنية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، قُسمت محاور الاستبانة إلى أربعة محاور وفيما يأتي عرض مختصر لاختبار الفروقات بين البنوك من عدمها محل التحليل لجميع المحاور. والجدول التالي يوضح ذلك:

م	المحاور	قيمة (F) الاحتمالية	الدلالة
1	مدى التزام إدارات المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.	.815	.707
2	مدى إدراك المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين بأهمية الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية.	.845	.672
3	مدى الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤشراتها التي يمكن أن تؤثر على جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية.	.914	.589
3	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول البشرية)	.806	.717
3	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية)	1.001	.487
3	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول التسويقية)	1.055	.427
4	المعوقات التي تواجهها إدارات المصارف التجارية اليمنية في الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة والمطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية.	2.36	0.62
لا توجد دلالة إحصائية عند مستوى 0.05			

يتبين من الجدول عدم وجود فروق بين البنوك على مستوى المحاور لكل بنك على حدة، الأمر الذي يؤكد أن هناك تقارب بين آراء عينة الدراسة على مستوى كل بنك، ولذلك يمكن إجراء تحليل البيانات لكل البنوك بصورة إجمالية.

الإجابة على المحور الأول: مدى التزام إدارات المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية: للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات مجال مدى التزام المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين العاملين في المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة، وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، والجدول التالي يوضح ذلك:

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(T)اختبار	الدلالة	الرتبة	درجة التقييم
1	تتم الإدارة العليا للبنك بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير والقوائم المالية.	3.89	.803	9.315	*.000	3	جيد
2	يُعرف بالأصل غير الملموس ويفصح عنه عندما تقاس وتحدد المنافع المستقبلية له بشكل موثوق.	3.68	.770	7.394	*.000	7	جيد
3	تُقاس وتقيم انطدمات الجديدة المقدمة لعملاء البنك وتعالج محاسبياً ويفصح عنها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية.	3.96	.801	10.079	*.000	2	جيد
4	يقوم البنك بتوحيد الممارسة المحاسبية سواء مع البنك وفروعه، أو مع بنوك خارجية بهدف تطبيق المعايير الدولية.	4.06	.652	13.648	*.000	1	جيد
5	يُعرف بالأصول التقنية للبنك عند شرائها والإفصاح عنها بصورة أصول غير ملموسة مشتراة وفقاً للمعايير الدولية.	3.79	.695	9.560	*.000	5	جيد

6	يُفصح عن التغييرات في المبادئ المحاسبية والسياسات المعتمدة لدى البنك في تقييم الأصول غير الملموسة وطرق إطفائها وفقاً للمعايير الدولية.	3.83	.862	8.126	*.000	4	جيد
7	يتم إطفاء الأصل غير الملموس، والاعتراف به كمصروف وفقاً للمعايير الدولية.	3.62	.792	6.428	*.000	10	مقبول
8	تُحدد القيمة القابلة للاستهلاك لأصل غير ملموس بعد خصم قيمته التخريدية وفقاً للمعايير الدولية.	3.54	.793	5.729	*.000	12	مقبول
9	تُحدد فترة الإطفاء المتبقية للأصل غير الملموس وعمره النافع (الإنتاجي) على أساس منتظم وفقاً للمعايير الدولية.	3.59	.771	6.358	*.000	11	مقبول
10	يُعترف بتكلفة الأصل غير الملموس في الاندماج عند تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة له وفقاً للمعايير الدولية.	3.78	.802	8.106	*.000	6	جيد
11	يُعترف بالشهرة وكذلك العلامات التجارية والبيانات الإدارية وعناوين النشر وبيانات العملاء كوجودات وفقاً للمعيار الدولي رقم (38).	3.64	.762	7.058	*.000	9	مقبول
12	تُعالج تكاليف البحث على أنها مصروف بينما تُعالج تكاليف التطوير كأصل غير ملموس وفقاً لتطبيق المعايير الدولية.	3.67	.717	7.838	*.000	8	جيد
	جميع فقرات المجال معاً	3.7585	.51481	12.414	*.000		جيد

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3) عند مستوى دلالة (0.005).

ويظهر من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي للفقرات بلغ (3.7585) والانحراف المعياري (51481). وقيمة (t) بلغت (12.414)، ويشير هذا المتوسط إلى أن آراء العينة المتعلقة بالتزام المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة، في التقارير المالية للبنوك (عينة الدراسة)، كانت

مقبولة في حين يشير الانحراف المعياري إلى توافق إجابات أفراد المجتمع وانسجامها وعدم تشتتها، وتدل قيمة اختبار (t) ومعنوية الدلالة إلى اختلاف المتوسط عن القيمة الافتراضية (3). كما يتضح من الجدول أن العبارات (4-3-1-6-5-10-12) حصلت على مستوى جيد يدل على التزام المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير والقوائم المالية للبنوك، حيث احتلت الفقرة (4) المرتبة الأولى والتي تنص (يقوم البنك بتوحيد الممارسة المحاسبية سواء مع البنك وفروعه، أو مع بنوك خارجية بهدف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية) بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معيار (652). مما يؤكد توجه العام لدى البنوك بضرورة توحيد الممارسات المحاسبية، وجاءت الفقرة (3) في المرتبة الثانية والتي تنص (تُقاس وتقيم الخدمات الجديدة المقدمة لعملاء البنك وتعالج محاسبياً ويفصح عنها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية). مما يدل على توجه العام لدة البنوك لقياس وتقييم الخدمات المقدمة للعملاء وتسجل محاسبياً ويتم الإفصاح عنها، كما جاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (1) التي تنص (تتم الإدارة العليا للبنك بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير والقوائم المالية) بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (803). الأمر الذي يؤكد توجه الإدارة العليا للبنوك (عينة الدراسة) بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأتمت العبارات (7-9-8) بمستوى مقبول. كما يتضح عموماً وجود موافقة إيجابية على مكونات هذا المحور، وتدل عليه قيمة المتوسط، ومستوى جيد لجميع عبارات هذا المحور. الإجابة على المحور الثاني: مدى إدراك المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين أهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية: للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات مجال مدى إدراك المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين أهمية الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية، والجدول التالي يوضح ذلك:

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T اختبار	الدلالة	الرتبة	درجة التقييم
13	يؤثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً على إجمالي الإيرادات والمصروفات في القوائم المالية لدى البنك.	3.75	.874	7.199	*.000	9	جيد
14	يسهم القياس والإفصاح المحاسبي السليم والدقيق للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنك.	3.90	.720	10.546	*.000	2	جيد
15	تنتهج إدارة البنك دعم الخطط للبحوث والتطوير وتكوين خدمات جديدة تسهم في خلق أصول غير ملموسة للبنك.	3.80	.872	7.757	*.000	4	جيد
16	يهم البنك باستقطاب موظفين ذوي خبرات عملية طويلة في المجال المصرفي.	3.59	.919	5.422	*.000	13	مقبول
17	يُعترف بتكاليف التدريب للبنك على اعتبارها مصاريف ويتم الإفصاح عنها في التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية.	3.89	.925	8.008	*.000	3	جيد
18	يتم الاعتراف والإفصاح عن إجمالي مبلغ الإنفاق على البحث والتطوير كمصروف وفقاً للمعايير الدولية.	3.77	.898	7.272	*.000	7	جيد
19	يُفصل بين قيمة البنك وقيمة الأصول غير الملموسة ويُفصح عنها في التقارير المالية.	3.79	.740	8.883	*.000	5	جيد
20	يولي البنك أهمية للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً ويفصح عنها ويخصص لها إيضاحات متممة في القوائم المالية.	3.77	.778	8.387	*.000	6	جيد

21	يقوم البنك بعمل دورات مصرفية تدريبية سواء محلية أو خارجية للموظفين	3.96	.875	9.148	*.000	1	جيد
22	تمثل الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً أحد أهم الموارد الرئيسية لتحقيق الميزة التنافسية للبنك.	3.73	.810	7.620	*.000	10	جيد
23	يسهم الاهتمام بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في استمرارية البنك.	3.72	.848	7.135	*.000	11	جيد
24	تعد نسبة العائد من الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً أكبر من نسبة العائد من الأصول المادية.	3.52	.998	4.400	*.000	14	مقبول
25	يسهم الاعتماد على الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في سرعة نمو البنك.	3.76	.801	7.999	*.000	8	جيد
26	تهتم إدارة البنك بعمل دراسات وقوائم استقصائية بخصوص الرضا الوظيفي وكذلك رضا العملاء كونهما يعدا من الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً.	3.65	1.070	5.100	*.000	12	مقبول
	جميع فقرات المجال معاً	3.7583	.58414	10.938	.000*		جيد

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3) عند مستوى دلالة (0.05).

يظهر من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي للفقرات بلغ (3.7583) والانحراف المعياري (5.8414). وقيمة (t) (10.938) ويشير هذا المتوسط إلى أن آراء العينة تدرك أهمية الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية وبمستوى جيد، في حين يشير الانحراف المعياري إلى توافق إجابات أفراد المجتمع وانسجامها وعدم تشتتها، وتدل قيمة اختبار (t) ومعنوية الدلالة إلى اختلاف المتوسط عن القيمة الافتراضية. (3)

كما يتضح من الجدول أن أغلب فقرات المحور حصلت على مستوى جيد ماعدا العبارات (16-24-26) أتت بمستوى مقبول، وهذا يدل على إدراك المحاسبين، والمراجعين، والمديرين الماليين أهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، حيث احتلت العبارة رقم (21) المرتبة الأولى التي تنص (يقوم البنك بعمل دورات مصرفية تدريبية سواء محلية أو خارجية للموظفين) بمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.875). تليها الفقرة رقم (14) التي تنص (يسهم القياس والإفصاح المحاسبي السليم والدقيق للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنك) بمتوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (0.720). الأمر الذي يؤكد إدراك المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين العاملين في البنوك التجارية (عينة الدراسة) أهمية الإفصاح المحاسبي السليم والدقيق عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً، وإسهامه في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية للبنوك، كما أن الفقرات (23-22-25) تدل على إدراك عينة الدراسة أهمية الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك (عينة الدراسة) ونموها واستمراريتها. وبصفة عامة يتبين وجود موافقة إيجابية على مكونات هذا المحور وتدل عليه قيمة المتوسط ومستوى جيد لجميع عبارات هذا المحور.

الإجابة على المحور الثالث: مدى الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤشراتها وأثرها في جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية: للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات مجال مدى الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤشراتها، وأثرها في جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية، والجدول (7) يوضح ذلك:

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T اختبار	الدلالة	الرتبة	درجة التقييم
القسم أ: الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول البشرية)							
27	الموظفين أصحاب المؤهلات العليا / إجمالي عدد الموظفين.	3.41	1.116	3.08	.003	5	مقبول
				4	*		
28	عدد الموظفين بالبنك.	3.66	.894	6.24	.000	1	مقبول
				3	*		
29	معدل الرضا الوظيفي للموظفين.	3.26	1.038	2.08	.041	8	مقبول
				7	*		
30	ولاء الموظفين للبنك .	3.46	1.012	3.87	.000	4	مقبول
				1	*		
31	الصحة والسلامة المهنية لموظفي البنك.	3.52	.984	4.46	.000	3	مقبول
				4	*		
32	معدل دوران الموظفين.	3.39	1.032	3.14	.002	6	مقبول
				9	*		
33	عدد الموظفين ذوي المهارات والخبرات والكفاءات / إجمالي عدد الموظفين.	3.27	1.020	2.22	.029	7	متدني
				6	*		
34	تكاليف التدريب والتعليم / إجمالي التكاليف التشغيلية.	3.65	.972	5.61	.000	2	مقبول
				4	*		
مقبول	المتوسط	3.457	.8331	4.62	.000		
		3	3	5	*		
القسم ب: الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية)							
35	عدد المنتجات والخدمات الجديدة المقدمة للسوق.	3.89	.903	8.27	.000	1	جيد
				8	*		

مقبول	6	.000 *	5.61 4	.972	3.65	عدد العلامات التجارية التي قام البنك بتطويرها.	36
مقبول	8	.000 *	4.23 7	.959	3.49	عدد براءات الاختراع المعتمدة حالياً.	37
جيد	4	.000 *	5.73 4	1.001	3.69	تكاليف تكنولوجيا المعلومات / إجمالي التكاليف التشغيلية.	38
جيد	3	.000 *	5.87 2	1.031	3.72	تكاليف البحوث والتطوير للخدمات المصرفية / إجمالي التكاليف التشغيلية.	39
مقبول	7	.000 *	5.23 9	.906	3.56	شهادات الجودة (ISO) التي حصل عليها البنك.	40
جيد	2	.000 *	6.41 2	.944	3.72	شهرة البنك.	41
جيد	5	.000 *	6.51 3	.875	3.68	العلاقات المالية والعمليات الإدارية.	42
جيد		.000 *	7.31 4	.7772 2	3.674 6	المتوسط	
القسم ج: الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة بالأصول التسويقية							
جيد	1	.000 *	11.1 32	.746	3.99	نمو الإيرادات (إيرادات الودائع مثلاً أو أي خدمات أخرى يقدمها البنك).	43
جيد	3	.000 *	8.82 2	.780	3.82	الحصة السوقية للبنك.	44
جيد	6	.000 *	7.94 2	.794	3.76	عدد عملاء البنك.	45
جيد	4	.000 *	8.09 4	.850	3.82	تكاليف الدعاية والإعلان / إجمالي إيرادات البنك.	46

جيد	5	.000 *	7.90 7	.856	3.80	تكاليف الدعاية والإعلان / إجمالي التكاليف التشغيلية.	47
مقبول	8	.000 *	6.02 5	.859	3.62	معدل دوران العملاء.	48
مقبول	7	.000 *	6.20 4	.880	3.65	زيادة عدد العملاء.	49
جيد	2	.000 *	10.2 70	.728	3.89	عدد قنوات التوزيع (عدد الصرافات الآلية أو أي قنوات توزيع لدى البنك).	50
جيد		.000 *	10.2 77	.6514 4	3.794 5	المتوسط	
مقبول		.000 *	8.09 1	.6658 9	3.639 4	جميع فقرات المجال معاً	

ويظهر من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي للفقرات بلغ (3.6394) والانحراف المعياري (0.66589). وقيمة (t) بلغت (8.091). ويشير هذا المتوسط إلى أن آراء عينة الدراسة حصلت على مستوى مقبول بخصوص الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً، في حين يشير الانحراف المعياري إلى توافق إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها، وتدل قيمة اختبار (t) ومعنوية الدلالة إلى اختلاف المتوسط عن القيمة الافتراضية (3). كما يتضح من الجدول السابق الآتي:

- أن العبارات المتعلقة (بالإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة بالأصول البشرية) أتت بمستوى مقبول ماعدا العبارة (33) حصلت على مستوى متدنٍ يدل على مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً المتعلقة بالأصول البشرية، حيث حصلت الفقرة رقم (28) المتعلقة بالإفصاح عن عدد موظفي البنك على مستوى مقبول بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.894)، وتلها الفقرة رقم (34) بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.972) وهذه الفقرات من هذا المحور تؤكدها الفقرات رقم (20-21) في المحور الثاني المتعلقة بإدراك المحاسبين والمراجعين والمدبرين الماليين بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً، الخاصة بالكادر

البشري وتكاليف التدريب والتعليم المستمر ضمن إيضاحات متممة في القوائم المالية، على اعتبار أن
العنصر البشري المؤهل الذي يمتلك كفاءات وخبرات عملية تمكن البنك من الحصول على ميزة
تنافسية عن غيره من البنوك الأخرى.

- أما ما يخص العبارات المتعلقة بالإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية)
المتثلة بالبرمجيات والشبكات وبراءة الاختراع فقد أتت العبارات (35-39-41-38-42)
بمستوى جيد، الأمر الذي يؤكد أن آراء عينة الدراسة تقوم بالإفصاح المحاسبي عن الأصول
الهيكلية في القوائم المالية المتثلة بعدد المنتجات والخدمات الجديدة المقدمة للسوق وكذا تكاليف
البحوث والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات للخدمات المصرفية، وأيضاً العبارات رقم (36-40-
37) كانت آراء العينة مقبولة.

- أما العبارات المتعلقة بالإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول التسويقية) فقد
حصلت العبارات (48-49) على مستوى مقبول، أما بقية العبارات فكانت بمستوى جيد وبصفة
عامة يتبين وجود موافقة إيجابية لمكونات هذا المحور تدل عليه قيمة المتوسط وقيمة اختبار (t)
التي جاءت دالة لجمع عبارات هذا المحور.

للإجابة على المحور الرابع: المعوقات التي تواجهها إدارات المصارف التجارية اليمنية في الإفصاح المحاسبي عن
الأصول غير الملموسة المقتناة والمطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية:
للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على
فقرات مجال المعوقات التي تواجهها عينة الدراسة في الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة
وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، والإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية للبنوك
التجارية اليمنية والجدول (8) يوضح ذلك:

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة	الرتبة	درجة التقييم
1	لا يُعترف بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً بشكل كامل نتيجة الصعوبة في تحديد قيمتها والمنافع المستقبلية لها.	2.46	.859	- 5.25 0	.000 *	7	مقبول
2	لا يوجد وضوح للأهداف والمبادئ المحاسبية التي يتبعها البنك في قياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً.	2.66	.894	- 3.18 8	.002 *	2	مقبول
3	لا تعد المعايير الدولية كافية فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً.	2.76	.918	- 2.19 9	.031 *	1	مقبول
4	يصعب تحديد العمر الإنتاجي لبعض الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وبذلك لا يمكن إطفائها.	2.63	.882	- 3.49 8	.001 *	3	مقبول
5	يصعب تطبيق متطلبات المعايير الدولية عند وجود تعارض واختلاف في متطلبات المنشورات التي يصدرها البنك المركزي مع متطلبات المعايير الدولية.	2.46	.876	- 5.15 1	.000 *	8	مقبول
6	لا يوجد أسواق مالية نشطة مما يحد من تطبيق المعايير الدولية التي تعد موجهة للمؤسسات المسعرة في البورصة.	2.35	.880	- 6.20 4	.000 *	10	مقبول
7	صعوبة قياس التدفق النقدي للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً عند توفر منافع مستقبلية يُصعب من تحقيق مبدأ الاستمرارية.	2.45	1.039	- 4.45 4	.000 *	9	مقبول

مقبول	4	.000 *	- 3.80 4	.967	2.56	8	صعوبة قياس قيمة حق الامتياز الممنوح لبنك ما لتسويق خدمة بنك آخر في حدود جغرافية يؤدي إلى عدم معالجتها كأصول غير ملموسة مطورة داخلياً.
مقبول	6	.000 *	- 4.75 4	.924	2.48	9	صعوبة قياس الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً عند تطبيق مبدأ القيمة العادلة (القيمة السوقية) يدعو إلى تجاهل الإفصاح عنها.
مقبول	5	.000 *	- 4.54 9	.939	2.49	10	صعوبة الفصل والتمييز بين الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً والأصول غير الملموسة المشتراة عند معالجتها محاسبياً.
مقبول		.000 *	- 5.23 5	.7526	2.532		جميع فقرات المجال معاً

يظهر من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي للفقرات بلغ (2.5324) والانحراف المعياري بلغ (0.75267) وقيمة (t) بلغت (-5.235) ويشير هذا المتوسط إلى أن معوقات الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة جاءت عند مستوى مقبول، في حين يشير الانحراف المعياري إلى توافق إجابات أفراد المجتمع وانسجامها وعدم تشتتها، وتدل قيمة اختبار (t) ومعنوية الدلالة إلى اختلاف المتوسط عن القيمة الافتراضية (3) واتجاهها إلى الانحدار.

كما يتبين من الجدول السابق أن جميع العبارات حصلت على مستوى مقبول، وهذا يدل على وجود معوقات وصعوبات يواجهها المحاسبون والمراجعون والمديرون الماليون في البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة في الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية، حيث احتلت العبارة رقم (53) المرتبة الأولى، التي تنص (لا تعد المعايير المحاسبية الدولية كافية فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً) بمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (0.918) على عكس الأصول غير الملموسة المقتناة التي

وضحتها المعايير المحاسبية الدولية بشكل كافي، تليها في المرتبة الثانية العبارة رقم (52) التي تنص (لا يوجد وضوح للأهداف والمبادئ المحاسبية التي يتبعها البنك في قياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً) بمتوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري (0.894). وعلى وجه الخصوص في بيئة التضخم وارتفاع أسعار العملات، وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (54) التي تنص (يصعب تحديد العمر الإنتاجي لبعض الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وبذلك لا يمكن إطفائها) بمتوسط حسابي (2.63) وانحراف معياري (0.882). على سبيل المثال الأصول غير الملموسة البشرية، وبخصوص الصعوبات التي تواجهها إدارات المصارف عند تطبيق المعايير الدولية، أكدت عليها سابقاً العبارة رقم (53) التي حازت على المرتبة الأولى. إلا أنه يوجد هنالك صعوبة أيضاً، بخصوص التعارض بين المعايير الدولية والمنشورات التي يصدرها البنك المركزي حيث احتلت العبارة رقم (55) المرتبة الثامنة التي تنص (يصعب تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية عند وجود تعارض واختلاف في متطلبات المنشورات التي يصدرها البنك المركزي مع متطلبات المعايير الدولية) بمتوسط حسابي (2.46) وانحراف معياري (0.876).

كما أن آراء عينة الدراسة وضحت صعوبة تطبيق الشروط الواجب توفرها للاعتراف بالأصل غير الملموس المطور داخلياً من حيث إمكانية تحديده وقياسه بشكل موثوق، وكذلك التأكد من الحصول على منافع مستقبلية منه، ويؤكد ذلك العبارات رقم (51-54-57-58-59)، إضافة إلى ذلك عدم وجود أسواق مالية يمنية، كما أتت المتوسطات الحسابية لجميع عبارات المحور مقارنة وأقل من المتوسط الحسابي المفترض (3) وتدعمها نتائج اختبار (t) لكل عبارة وهذا يدل على موافقة آراء المجتمع على هذه العبارات وتقاربها.

اختبار فرضيات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: (لا تلتزم إدارات المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية).

ولإثبات الفرضية أو رفضها تم استخدام المتوسط الحسابي العام للمحور واختبار (t) والجدول (9) يوضح ذلك:

المحور الأول						
Test Value = 3.40						
اختبار فترة الثقة عند مستوى ثقة 95%		فروق المتوسطات	مستوى الدلالة	اختبار t	المتوسط	مدى الالتزام بالإفصاح الحاسبي
Confidence Interval of the Difference						
الأعلى	الأدنى					
.4803	.2366	.35845	.000*	5.867	3.7585	

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3.40) عند مستوى دلالة (0.05)

يبين الجدول السابق أن مستوى الالتزام من قبل المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين مقبول حيث بلغ المتوسط (3.7585) وقيمة اختبار (t) (5.867) وهي ذات دلالة إحصائية، وتعبّر عن أن المتوسط أعلى من قيمة (3.40) لذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى، وتستبدل بالفرضية البديلة (تلتزم إدارات المصارف التجارية اليمنية بالإفصاح الحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية). الفرضية الرئيسية الثانية: (لا يدرك المحاسبون والمراجعون والمدراء الماليون أهمية الإفصاح الحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية). لإثبات الفرضية أو رفضها استخدم المتوسط الحسابي العام للمحور واختبار (t) والجدول (10) يوضح ذلك:

المحور الثاني						
Test Value = 3.40						
اختبار فترة الثقة عند مستوى ثقة 95%		فروق المتوسطات	مستوى الدلالة	اختبار t	المتوسط	مدى الإدراك بأهمية الإفصاح الحاسبي
Confidence Interval of the Difference						
الأعلى	الأدنى					
.4966	.2200	.35831	.000*	5.169	3.7583	

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3.40) عند مستوى دلالة (0.05)

يشير الجدول السابق إلى أن مستوى إدراك المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين بأهمية الإفصاح الحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً مقبول حيث بلغ المتوسط (3.7583) وقيمة اختبار (t)

(5.169) وهي ذات دلالة إحصائية، وتدلل على أن المتوسط أعلى من قيمة (3.40)، لذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية، وتستبدل بالفرضية البديلة (يدرك المحاسبون والمراجعون والمدراء الماليون أهمية الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية). الفرضية الرئيسية الثالثة: (لا يتم الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤشراتها التي لا يمكن أن تؤثر في جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية). لإثبات الفرضية أو نفيها استخدم المتوسط الحسابي العام للمحور واختبار (t) والجدول (11) يوضح ذلك:

المحور الثالث					
Test Value = 3.40					
اختبار فترة الثقة عند مستوى ثقة 95%		فروق المتوسطات	مستوى الاختبار t	المتوسط	مدى الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة
Confidence Interval of the Difference					
الأعلى	الأدنى	الدلالة			
.3971	.0818	.23944	.003	3.03	
			*	0	4

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3.40) عند مستوى دلالة (0.05) يشير الجدول السابق إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤشراتها التي لا يمكن أن تؤثر في جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية مقبول، حيث بلغ المتوسط (3.6394)، وقيمة اختبار (t) (3.030) وهي ذات دلالة إحصائية، وتدلل على أن المتوسط أعلى من قيمة (3.40). لذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية الثالثة، وتستبدل بالفرضية البديلة (يتم الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤشراتها التي يمكن أن تؤثر في جودة القوائم المالية في المصارف التجارية اليمنية). وتتفرع من الفرضية الرئيسية الثالثة ثلاث فرضيات فرعية وهي:

أ- الفرضية الفرعية الأولى: (لا يتم الإفصاح المحاسبي عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول البشرية) التي لا يمكن أن يكون لها تأثير في جودة القوائم المالية). ولإثبات الفرضية أو رفضها استخدم المتوسط الحسابي الخاص بهذا القسم واختبار (t) والجدول (12) يوضح ذلك:

المحور الثالث القسم (أ)						
Test Value = 3.40						
اختبار فترة الثقة عند مستوى ثقة 95%		فروق المتوسطات	مستوى الدلالة	اختبار t	المتوسط	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول البشرية)
Confidence Interval of the Difference						
الأعلى	الأدنى					
.2545	-.1399	.05732	.564	.580	3.4573	

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3.40) عند مستوى دلالة (0.05) يشير الجدول إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول البشرية) التي يمكن أن يكون لها تأثير في جودة القوائم المالية مقبول، حيث بلغ المتوسط (3.4573) وقيمة اختبار (t) (0.580) وهي غير ذات دلالة إحصائية وتُعبّر على أن المتوسط يساوي قيمة (3.40) ويتراوح بين فترة الثقة الأدنى (0.1399) والأعلى (0.2545) لذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، وتُستبدل بالفرضية البديلة (يتم الإفصاح المحاسبي عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول البشرية) التي يمكن أن يكون لها تأثير في جودة القوائم المالية).

ب- الفرضية الفرعية الثانية: (لا يتم الإفصاح المحاسبي عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية) التي لا يمكن أن يكون لها تأثير في جودة القوائم المالية)، ولإثبات الفرضية أو رفضها استخدم المتوسط الحسابي العام للمحور واختبار (t) والجدول (13) يوضح ذلك:

المحور الثالث القسم (ب)						
Test Value = 3.40						
اختبار فترة الثقة عند مستوى ثقة 95%		فروق	مستوى	اختبار	المتوسط	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية)
Confidence Interval of the Difference		المتوسطات	الدلالة	t		
الأعلى	الأدنى					
.4586	.0907	.27465	.004*	2.978	3.6746	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الاحصائي (SPSS).

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3.40) عند مستوى دلالة (0.05)

يشير الجدول السابق إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية) التي يمكن أن يكون لها تأثير في جودة القوائم المالية مقبول، حيث بلغ المتوسط (3.6746) وقيمة اختبار (t) (2.978) وهي ذات دلالة إحصائية، وتدلل على أن المتوسط أعلى من قيمة (3.40) لذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية، وتستبدل بالفرضية البديلة (تم الإفصاح المحاسبي عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية) التي يمكن أن يكون لها تأثير في جودة القوائم المالية).

ج- الفرضية الفرعية الثالثة: (لا يتم الإفصاح المحاسبي عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول التسويقية) التي لا يمكن أن يكون لها تأثير في جودة القوائم المالية)، وإثبات الفرضية أو رفضها استخدم المتوسط الحسابي العام للمحور واختبار (t) والجدول (14) يوضح ذلك:

المحور الثالث القسم (ج)						
Test Value = 3.40						
اختبار فترة الثقة عند مستوى ثقة 95%		فروق	مستوى	اختبار	المتوسط	الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول التسويقية)
Confidence Interval of the Difference		المتوسطات	الدلالة	t		
الأعلى	الأدنى					
.5487	.2403	.39451	.000	5.103	3.7945	

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3.40) عند مستوى دلالة (0.05)

يشير الجدول السابق إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول التسويقية) التي يمكن أن يكون لها تأثير في جودة القوائم المالية مقبول، حيث بلغ المتوسط (3.7945) وقيمة اختبار (t) (5.103) وهي ذات دلالة إحصائية، وتدل على أن المتوسط أعلى من قيمة (3.40) لذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وتستبدل بالفرضية البديلة (يتم الإفصاح المحاسبي عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول التسويقية) التي يمكن أن يكون لها تأثير في جودة القوائم المالية).

ومن خلال اختبار الفرضيات الفرعية السابقة نستنتج الآتي:

أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب ومؤشرات الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

ويتم إثبات أو نفي هذه الفرضية (الفرضية الرئيسية الثالثة) من خلال نتائج فرضياتها الفرعية، حيث أنه تم نفي الفرضية الثالثة وفروعها، وهذا يؤدي إلى إثبات الفرضية الرئيسية الثالثة البديلة والجدول (15) يوضح ذلك:

تأثير الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في جودة التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية					
Test Value = 3.40					
اختبار فترة الثقة عند مستوى ثقة 95%		فروق المتوسطات	مستوى الدلالة	اختبار t	المتوسط
Confidence Interval of the Difference					
الأعلى	الأدنى				
.3971	.0818	.23944	.003*	3.030	3.6394

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3.40) عند مستوى دلالة (0.05)

ونلاحظ أن المتوسط الحسابي أكبر من القيمة الافتراضية للاختبار وهي (3.40) كما أن اختبار (t) ذو دلالة إحصائية، وهو يدل على وجود فرق جوهري بين المتوسط الحسابي العام والقيمة المفترضة للاختبار، وبذلك يتم قبول الفرضية الثالثة البديلة.

الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد معوقات تواجهها إدارات المصارف التجارية اليمنية في الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المقتناة والمطورة داخلياً في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية، ولإثبات الفرضية أو رفضها أستخدم المتوسط الحسابي العام للمحور واختبار (t) والجدول (16) يوضح ذلك:

المحور الرابع						
Test Value = 3.40						
اختبار فترة الثقة عند مستوى ثقة 95%		فروق المتوسطات	مستوى الدلالة	اختبار t	المتوسط	معوقات الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة
Confidence Interval of the Difference						
الأعلى	الأدنى					
-0.6895	-1.0458	-0.86761	.000	-9.713	2.5324	

*المتوسط الحسابي يختلف معنوياً عن القيمة (3.40) عند مستوى دلالة (0.05) يشير الجدول السابق إلى أن آراء مجتمع الدراسة عن معوقات الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً تشير إلى وجود معوقات في تنفيذ الإفصاح المحاسبي حيث بلغ المتوسط (2.5324) وقيمة اختبار (t) (9.713) وهو ذو قيمة سالبة وذات دلالة إحصائية، وتدلل على أن المتوسط أدنى من قيمة (3.40) لذلك يتم قبول الفرضية الرئيسية الرابعة.

النتائج والتوصيات:
أولاً: النتائج:

1- التزام إدارات المصارف بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية، في التقارير المالية للمصارف التجارية اليمنية بشكل إيجابي ومقبول حسب رأي عينة الدراسة. ويؤكد ذلك حصول الفقرة رقم (4) على المرتبة الأولى والتي تنص (يقوم البنك بتوحيد الممارسة المحاسبية سواء مع البنك وفروعه أو مع بنوك خارجية بهدف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية) بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.652).

2- إدراك المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين أهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير والقوائم المالية للبنوك التجارية اليمنية، بمستوى جيد، حسب رأي عينة الدراسة

- بمتوسط حسابي الكلي (3.7583) وانحراف معياري (58414) وقيمة (t) (10.938) مما يشير إلى ارتفاع درجة تقييم مدى الإدراك بأهمية الإفصاح المحاسبي، حيث أجمعت آراء معدي القوائم المالية على إدراكهم أهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة.
- 3- النتائج الخاصة بالمحور المتعلق بالإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً للنسب البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤشراتها تتمثل بالآتي:
- أن آراء عينة الدراسة كانت بمستوى مقبول بخصوص الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول البشرية) ويؤكد ذلك حصول الفقرة (28) الخاصة بالإفصاح عن عدد موظفي البنك المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.894)، تليها الفقرة (34) بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.972) وتؤكدها الفقرات (20-21) في المحور الثاني المتعلقة بإدراك المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً، وخاصة بالكادر البشري والتدريب والتعليم المستمر ضمن إيضاحات متممة في القوائم المالية، على اعتبار أن العنصر البشري المؤهل يُمكن البنك من الحصول على ميزة تنافسية عن غيره من البنوك الأخرى.
- أما آراء عينة الدراسة كانت بمستوى جيد بخصوص الإفصاح عن النسب والمؤشرات المتعلقة (بالأصول الهيكلية) المتمثلة بالبرمجيات والشبكات وبراءة الاختراع فقد أتت العبارات (35-39-41-38-42)، الأمر الذي يؤكد أن البنوك تقوم بالإفصاح المحاسبي عن الأصول الهيكلية في القوائم المالية المتمثلة بعدد المنتجات والخدمات الجديدة المقدمة للسوق، وكذا تكاليف البحوث والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات للخدمات المصرفية.
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً وفقاً لنسب الأصول البشرية والهيكلية والتسويقية ومؤشراتها في جودة القوائم المالية للمصارف التجارية اليمنية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.6394) والانحراف المعياري (66589) وقيمة (t) (8.091).

4- اتفقت آراء عينة الدراسة على أنه يوجد معوقات تواجهها إدارات المصارف التجارية اليمنية في الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً في التقارير المالية، وتمثل هذه المعوقات في الآتي:

- لا يعترف بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً بشكل كامل نتيجة الصعوبة في تحديد قيمتها والمنافع المستقبلية لها، وعدم وضوح للأهداف والمبادئ المحاسبية التي يتبعها البنك في قياس قيمتها العادلة.

- كما لا تعتبر المعايير المحاسبية الدولية كافية فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح، عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً بالإضافة إلى أنه يصعب تحديد العمر الإنتاجي لبعضها وبذلك لا يمكن إطفائها.

- صعوبة قياس التدفق النقدي للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً عند توفر منافع مستقبلية يُصعب من تحقيق مبدأ الاستمرارية.

- صعوبة قياس قيمة حق الامتياز الممنوح لبنك ما لتسويق خدمة بنك آخر في حدود جغرافية يؤدي إلى عدم معالجتها أصول غير ملموسة مطورة داخلياً.

- صعوبة قياس الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً عند تطبيق مبدأ القيمة العادلة (القيمة السوقية) يدعو إلى تجاهل الإفصاح عنها.

- صعوبة الفصل والتمييز بين الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً والأصول غير الملموسة المشتراة عند معالجتها محاسبياً.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة تطبيق المعايير الدولية وعلى وجه الخصوص الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقتناة في التقارير والقوائم المالية للبنوك التجارية اليمنية.

2- تفعيل المنتجات الإلكترونية والبرمجيات التكنولوجية للقطاع المصرفي اليمني لكونها تسهم في خلق أصول غير ملموسة تعمل على زيادة الميزة التنافسية وزيادة قيمة المنشأة السوقية.

- 3- زيادة الاهتمام بتتقيف موظفي البنوك، وتأهيلهم وتدريبهم بعقد دورات تدريبية، تعمل على توعية الموظف حول أهمية الأصول غير الملموسة، ومعرفة جوانبها وخواصها ومميزاتها وكيفية قياسها والإفصاح عنها في صلب القوائم المالية.
- 4- ضرورة التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية استناداً للمنشورات والقوانين واللوائح التي يقوم بإصدارها البنك المركزي لكونه المسير لجميع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.
- 5- فصل قيمة البنك عن قيمة الأصول غير الملموسة في القوائم المالية وعمل إيضاحات مفصلة تبين جميع الأصول غير الملموسة التي يمتلكها البنك، وقياس تكاليفها بالقيمة العادلة، ورسمتها نهاية كل سنة مالية.
- 6- عمل محصنات سنوية لتطوير المنتجات التقنية التي يقدمها البنك للعملاء، لكون ذلك سيسهم في خلق الميزة التنافسية وزيادة الحصة السوقية للبنك.
- 7- الاهتمام بمثل هذه البحوث والدراسات من قبل الكليات، والجامعات الأكاديمية لما لها من أثر إيجابي في خلق قيمة مضافة وميزة للقطاع المصرفي.

قائمة المراجع:

- 1- أبو نصار، محمد وحيدات، جمعة (2012)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعلبية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
 - 1- الحيايلى، وليد ناجي (2007)، المحاسبة المتوسطة، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
 - 2- الشيرازي، مهدي عباس (1991)، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت.
 - 3- فهمي، صلاح الدين عبدالرحمن (2007)، مبادئ وممارسات المحاسبة المتقدمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
 - 4- لطفى، أمين السيد أحمد (2008)، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
 - 5- نجم، نجم عبود (2010)، إدارة الامهوسات، إدارة مالا يقاس، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- المجلات والدوريات:
- 1- التميمي، عباس والسعد، عبدالحسين (2013)، الأصول غير الملموسة المكونة داخلياً ومتطلبات الإبلاغ المالي عنها، مجلة دورية، المجلد العاشر، العراق.
 - 2- زغلول، جودة عبد الرؤوف (2002)، إطار مقترح لقياس الأصول الفكرية والتقارير عنها في بيئة الاقتصاد المعرفي، المجلة العلمية (التجارة والتمويل)، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.
 - 3- الرحيلي، عوض سلامة فايز (2004)، سبتمبر، دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية، دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

الرسائل والأطروحات:

- 1- آدم، الأمين محمد عثمان (2015م)، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- 2- الشمايلة، أحمد خير نواف فلاح (2015)، الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً وأثرها على القيمة السوقية للمنشأة في قطاع الصناعات الدوائية في الأردن، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن.
- 3- العازمي (2012)، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.
- 4- المحبلي، ناصر محمد علي (2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
- 5- بلال، كيموش (2016)، البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وأثرها على قيمة المؤسسة، دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية، الفرنسية، والإنجليزية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيطف، الجزائر.
- 6- كشكو، سائد محمود (2016)، مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 7- مسواك، حميد عبدالله علي، (2012)، تطوير القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة، دراسة نظرية - تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

8- مفتاحي، محمد، (2012) تكنولوجيا المعلومات ودورها في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

9- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم (2013)، محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.
الملاحق والمراجع الحكومية:

1- الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، سبتمبر، (2012)، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي (2014).

2- المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2018)، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، الرياض.

3- دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني.

المراجع الأجنبية:

- 1- Andriessen Daniel, "Weightless Wealth: four Modifications to Standard IC Theory", Journal of Intellectual Capital, Vol. 2, No.3, 2001.
- 2- Carroll, Ray F. and Tansey, Richard R., (2000) "Intellectual Capital in the New Internet.
- 3- Churchill Ochieng Adika, November, (2015): The effect of Intangible Assets Intensity on Volatility of stock prices for firm's listed at the Nairobi securities exchange.
- 4- Cooke, T. E., "The Impact Size Stock Market Listing & Industry Type on Disclosure in the Annual Report of Japanese Listed Corporation ", Accounting Business Research, Spring, 1992.

- 5- Daum, Juergen H, "Intangible Assets: The Art of Creating Value", 2002, P.1. www.intangibleassets.de/ARTICLES/interview_daum_e.
- 6- Edvinsson, Leif., " Developing Intellectual Capital at Skandia", Long Range Planning, Vol.30, No. 3, 1997. P.369.
- 7- Hendrickson, S., (2007). Accounting Theory. Third Edition, Homewood, Illinois, Richard D. Irwin, Inc.
- 8- Huiyu, (2010) The Study on Measure Model for the Generalized Intangible Asset Wastage of Hospital".
- 9- (IFRS), International Financial Reporting Standards Workbook & Guide, (2010).
- 10- International Accounting Standards committee, IAS(38) "Intangible Assets", 2008.
- 11- Johanson, u, Martensson, M and Skoog, M (2001), Measuring to understand Intangible performance drivers, The European Accounting Review, vol 10, No 3.
- 12- Lev,,B. (2004) " The dominance of intangible assets; consequences for enterprise management and corporate reporting" Measuring Business Excellence, vol 8, NO 1-1-6-17.
- 13- Lev, B. (2001) "Intangibles: Management, Measurement and Reporting", Brooning Institute Press, Washington.
- 14- Nerdrum, Lars and Erikson, Truls., (2001) "Intellectual Capital: A Human Capital Perspective", 3).

- 15-** Seetharaman, A., Sooria, H.B. and Saravaran, A. S."Intellectual Capital Accounting and Reporting in the Knowledge Economy",Journal of Intellectual Capital, Vol.3, No.2, 2002.
- 16-** Shela Ulfia Putri, Analyzing Factors Influencing Intangible Assets Disclosure (Semarang:Diponegoro University,2011).
- 17-** Skyrme David J," Measuring Knowledge: a Plethora of Methods",2003.
<http://www.skyrme.com/insights/24kmeas.htm>.
- 18-** Stewart, T and Thomas, A (1991), Brainpower, Fortune, vol 3.
- 19-** Stewart, T (1998), Intellectual Capital: the new wealth of Organization, Double Day press, New York.